

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة  
وعضوية القضاة السادة  
غريب الخطيبة، محمد البدور، داود طبييلة، وشاح الوشاح

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٤/٣١٣٦

المستدعي :-

مساعد النائب العام الضريبي بالإضافة لوظيفته .

بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٧ قدم المستدعي هذا الطلب طالباً تعيين  
المرجع المختص لنظر الدعوى رقم (٢٠١٠/١٢٢) لدى محكمة البداية  
الضريبية سناً إلى الوقائع الواردة بلائحة الطلب .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذا الطلب تتلخص في :-

بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١٤ أقام المدعي عوني موسى عواد الصايح  
بصفته مالك حق استثمار المحل الكائن في فندق السان روك والمسمى  
بصالة مونتانا الدعوى الحقوقية رقم (٢٠٠٢/١٦٥) والمجددة بعد  
الإسقاط برقم (٢٠٠٦/١٩٠) لدى محكمة الجمارك البدائية للطعن في  
قرار دائرة الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٦٤١٣/٦/٩)  
المتضمن مطالبته بمبلغ (٢٩٨٧٠) ديناراً و (٩٠٣) فلوس كضريبة  
مبيعات ويطلب الحكم بمنع مطالبته بالمبلغ وإلغاء القرار سناً إلى  
الوقائع الواردة بلائحة الدعوى .

أصدرت محكمة الجمارك البدائية قراراً في القضية رقم (٢٠٠٦/١٩٠) لم يرد به تاريخ صدوره يتضمن إحالة الدعوى إلى محكمة البداية الضريبية حسب الاختصاص عملاً بأحكام المادة (١/٥٧/ك) من قانون ضريبة المبيعات المؤقت رقم (٢٩) لسنة (٢٠٠٩) .

سجلت القضية لدى محكمة البداية الضريبية بعد إحالتها إليها برقم (٢٠١٠/١٢٢) .

بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٩ أصدرت محكمة البداية الضريبية قراراً في القضية رقم (٢٠١٠/١٢٢) يتضمن عدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها لمحكمة الجمارك البدائية للسير بها من النقطة التي وصلت إليها .

لوجود النزاع السلبي على الاختصاص من محكمة الجمارك البدائية ومحكمة البداية الضريبية قدم المستدعي هذا الطلب طالباً تعيين المرجع المختص بنظر القضية .

وحيث إن النزاع على الاختصاص قد وقع من محكمتي بداية لا تتبعان لمحكمة استئناف واحدة .

فإن محكمة التمييز هي المختصة لتعيين المرجع في هذه القضية .

ونجد من رجوعنا إلى لائحة الدعوى أن موضوعها الطعن في قرار مدير عام دائرة الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٦٤١٣/٦/٩) المتضمن تعديل الإقرارات الضريبية المقدمة من المدعي عوني موسى ومطالبته بالفروق الضريبية .

ونجد إن المادة (٣٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة (٩٤) الساري لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ قد حددت محكمة الجمارك البدائية المحكمة المختصة بنظر القضايا الحقوقية الناجمة عن تطبيق أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات .

ونجد إن المادة (٥٧/ك) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المعدل المؤقت رقم (٢٩) لسنة (٢٠٠٩) الساري المفعول من تاريخ ٢٠١٠/١/١ قد أوجبت باستثناء القضايا المعدة للفصل إحالة جميع الدعاوى المنظورة لدى محكمة الجمارك البدائية التي تكون دائرة ضريبة المبيعات طرفاً فيها بتاريخ سريان القانون لمحكمة البداية الضريبية لمتابعة السير بها من النقطة التي وصلت إليها .

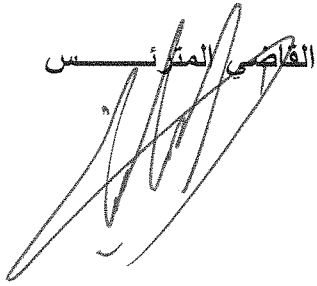
ونجد إن المادة (٢٥٠) من قانون الجمارك المعدل المؤقت رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٠) قد حددت محكمة الجمارك البدائية كمحكمة مختصة للنظر في الدعاوى المتعلقة بالضريبة العامة على المبيعات المرتكب بشأنها مخالفة جمركية أو جرم تهريب وما في حكمه المنصوص عليها في قانون الجمارك .

يستفاد مما تقدم أن النزاعات المتعلقة بتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات التي لم يرتكب بشأنها مخالفة جمركية أو جرم تهريب وما في حكمه المنصوص عليها في قانون الجمارك هي من اختصاص محكمة البداية الضريبية ولا تنطبق عليها أحكام المادة (٢٥٠) من قانون الجمارك المعدل المؤقت رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٠) خاصة وأن القضية لا زالت قيد النظر وغير معدة للفصل .

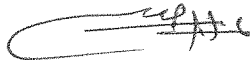
مما يغدو معه أن ما توصلت إليه محكمة البداية الضريبية بقرارها لا يتفق وأحكام القانون .

لهذا نقرر تعيين محكمة البداية الضريبية هي المحكمة  
المختصة لنظر هذه القضية وإعادة الأوراق إليها لمتابعة السير بها من  
النقطة التي وصلت إليها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٩/١١/٢٠١٤ م

القاضي المتروك  


عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / غ . ع

